

219969 - مغفرة الله للقاتل التائب خاصة بحق الله ، أما حق المقتول فلا بد من أدائه

السؤال

يغفر الله سبحانه وتعالى لأي عبد من عباده متى ما أراد ذلك .

فهل من الممكن أن يغفر الله لمن يقتل نفساً بغير حق ؟

وهل يعتبر هذا عدلاً للضحية وعائلته إن غفر الله للقاتل ؟

وما معيار العدل عند الله عز وجل ؟

الإجابة المفصلة

لا يمكن في حال من الأحوال أن يضيع حق المقتول عند الله تعالى ، فلا تستشكل مطلقاً ما ورد في سؤالك ، وذلك لأدلة كثيرة :
أولاً :

القصاص يوم القيمة هو عدل الله المطلق ، وأول ما يقتضى بين العباد هو ذنب القتل ، سواء تاب القاتل أم لم يتب ، والأدلة في ذلك مطلقة لم تفرق بين التائب وغيره .

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أَوْلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ بِالدَّمَاءِ) رواه البخاري (6533) ، ومسلم (1678) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يَحِيُّهُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِيَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشَخَّبُ دَمًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ، فَقْتَلَنِي هَذَا، حَتَّى يُذْنِيَهُ مِنَ الْعَزْشِ) رواه الترمذى في "السنن" (3029) وقال : حديث حسن ، وصححه الألبانى في "صحىح الترمذى"

وهذا القصاص يمكن أن يكون على شكل عقوبة خاصة يعذبه الله بها ، أو على شكل حسنات عظيمة يرضى بها المقتول ، أو بما يقتضيه عدل الله المطلق ، يوم توضع الموازين القسط عنده سبحانه .

ثانياً :

اتفق العلماء على أن من شروط التوبة : أداء الحقوق لأصحابها ، فإذا لم تؤد في الدنيا فلا بد من أدائها عند الله عز وجل بالحسنات أو السينات .

كل ما تقرؤه من النصوص الشرعية ، ومن أقوال العلماء ، تقر أن توبة القاتل تقبل ، وأن ذنب القتل يغفر لمن تاب وحسن توبته ، كلها المقصود بها مغفرة حق الله تعالى فحسب ، أما حق المقتول فمحفوظ لا يضيع ، وسيقتضيه يوم القيمة لا محالة .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عِزْرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلَيَتَحَلَّهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِيَنَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخِذَ مِنْهُ بِقْدَرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ

فَحُمِّلَ عَلَيْهِ) رواه البخاري (2449).

فإذا تاب القاتل توبة نصوحاً عند الله ، وتعذر عليه رد المظلمة للمقتول يوم القيمة ، فإن الله عز وجل لا يضيع من أجر المقتول ولا من حقه شيئاً ؛ بل إنما يحمل من سيئات على قاتله ، إن لم يكن للقاتل حسنات تكافى مظلمة قتله ، وإنما أن يعطيه من فضله وكرمه ، ما يرضى به عن مظلمته ، ولا يبقى له عنده بذلك شيء .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

” القاتل إذا كثرت حسناته: أخذ منه بعضها ما يرضى به المقتول ، أو يعوضه الله من عنده إذا تاب القاتل توبة نصوحاً ” انتهى من ” مجموع الفتاوى ” (34/138).

ويقول الحافظ ابن كثير رحمه الله :

” أما مطالبة المقتول القاتل يوم القيمة ، فإنه حق من حقوق الأدميين ، وهي لا تسقط بالتوبة ، ولا فرق بين المقتول والمسروق منه ، والمغصوب منه ، والمقدوذف ، وسائل حقوق الأدميين ، فإن الإجماع منعقد على أنها لا تسقط بالتوبة ، ولا بد من أدائها إليهم في صحة التوبة ، فإن تعذر ذلك ، فلا بد من الطالبة يوم القيمة .

لكن لا يلزم من وقوع الطالبة وقوع المجازاة ، وقد يكون للقاتل أعمال صالحة تصرف إلى المقتول أو بعضها ، ثم يفضل له أجر يدخل به الجنة ، أو يعوض الله المقتول من فضله بما يشاء ، من قصور الجنة ونعمتها ، ورفع درجته فيها ونحو ذلك ، والله أعلم ” .

انتهى من ” تفسير القرآن العظيم ” (2/381).

ويينظر للفائدة : ” الآداب الشرعية ” لابن مفلح (1/59).

وبهذا نرجو أن يكون قد اتضح للسائل الكريم كمال عدل الله سبحانه ، وأنه كما أخبر عن نفسه عز وجل : (وَنَصَّعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَزَدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ) الأنبياء/47 ، وقال تعالى أيضاً : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) الزلازلة/8.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَثُوُدُنَ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلَحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ) رواه مسلم (2582).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

” وَأَمَّا ” الْعَدْلُ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ ” فَهُوَ أَنْ لَا يُظْلِمَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ” انتهى من ” مجموع الفتاوى ” (493/7).

وللمزيد ينظر في موقعنا الأرقام الآتية : (104488) ، (145537) ، (147017) ،

والخلاصة : أنَّ حِقَ الْمَقْتُولِ لَا يَسْقُطُ بِحَالِ مِنَ الْأَحْوَالِ ، فَعَدْلُ اللَّهِ مُطْلِقٌ لَا يَتَخَلَّ ، وَإِذَا غَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَ الْقَاتِلِ لِتُوبَتِهِ فَالْمَغْفِرَةُ خَاصَّةٌ بِحِقِّ اللَّهِ ، أَمَّا حِقُّ الْمَقْتُولِ فَلَا بَدَ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْتَوْفِيهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، مِنْ قَاتِلِهِ ، أَوْ مَا يَرْضِيهِ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، إِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْإِسْتِيْفَاءُ مِنْ الْقَاتِلِ .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .